متابعة نيابية

.. وابتسامة مشتركة

وتلوث مياه البحر

■ الخضير: نتمنى ألا تلجأ الحكومة إلى المساس بجيب المواطن في وثيقة الإصلاح الجديدة

■ حمدان العازمي: التشاوريات تتم لاختيار الأصلح.. والقانون الحالي معيب ويستخدم بانتقائية

الرومي يتحدث

وزير العدل في مداخلته

■ جمعان الحربش: أنا ضد رفع الحصانة عن النائب وليد الطبطبائي لأنها قضية سياسية

■ وليد الطبطبائي: لا أنكر مشاركتي في التجمع والتجمهر لكني لم أخالف القانون والدستور

العمل الذي يقوم به بعض الشباب على الحدود بإقامة مضايف لزوار مقام الحسين، ويعتبرها أنها أعمال غير سوية وتتعلق بالشرك.

وأضاف: سألت عن إجراءات الوزير، وتفاجأت بعدم قيام الوزارة بأي إجراء قانوني إلا بعد توجيه السؤال وقدمت ضده 14 قضية ولكن دور الحكومة أكبر لأن هناك فكرا تكفيريا يعصف بالدول ضربت أبراج أميركا وملاعب باريس ومسجد الصادق بسبب هذا الفكر التكفيري.

وقال الشطي: في قصر العدل تحاكم بنت كويتية عمرها 22 سنة تأثرت بمثل أفكار هذا المركز وذهبت إلى سيناء لارتكاب عملية انتحارية في مصر، ووصل هذا الانحطاط الفكري إلى شباب وبنات الكويت للذهاب والقيام بعمليات إرهابية نتيجة ارتباطها بهذا الفكر الإرهابي الذي يؤذي العالم.

وأضاف: خلال الشهر الماضي وقعت أكثر من 150 عملية إرهابية في 22 دولة وقتل أكثر من 1300 إنسان نتيجة هذا الفكر، وعندنا في الكويت من تعرض لمضايف العبدلي ويخلط الأمور ويتعرض إلى هذا الشباب الكويتي المؤمن الذي يقيم هذه الشعيرة التي كفلها الدستور.

– وزير الداخلية خالد الجراح: بالنسبة لما ذكره النائب الشطي فالوزارة رفعت عدة قضايا على المذكور وهو موجود خارج الكويت وعليه إلقاء قبض والوزارة لم تتراخ في تطبيق القانون وتطبقه وفق المسطرة سواء من هذه الفئة أو من أي فئة أخرى.

– خالد الشطي: المطلوب أكثر من ذلك، العالم اليوم يتأذى من هذا الفكر الذي يجب أن يتم استئصاله بمنهجية.

– عبدالله فهاد: لا ينبغي أن يكون السؤال أداة للهجوم على أشخاص غير موجودين في القاعة ومركز «وذكر» غير تكفيري بالمرة.

– خالد الشطي: لم نذكر الاسم ولكن أعرف الحساسية من أين تأتي.

طلبات رفع الحصانة

– طلب رفع الحصانة عن النائب د. وليد الطبطبائي جنح مباحث.

– طلب رفع الحصانة عن مبارك الحجرف حصر الجهراء – جنايات.

– طلب رفع الحصانة عن النائبين مبارك الحريص ومحمد الهدية حصر حولي – جنايات مباحث.

– الحميدي السبيعي (مقرر اللجنة التشريعية): الشاكي النيابة العامة اشترك وتجمهر وآخرون في مكان للغرض بالإخلال للأمن وتعطيل حركة السير ولم يستجيبوا لطلب فض التجمهر، واللجنة رفضت رفع الحصانة عن الطبطبائي.

– سعدون حماد: التقريران منفصلان فالتصويت يكون منفصلا، وقضية وليد الطبطبائي منذ 2012 أي قبل أن يكون عضوا فأين الكيدية؟ وصدر فيها حكم درجة أولى، والسبب أن المحكمة الدستورية رفضت الطعن على عدم التجمهر.

وأضاف: أين الكيدية في مثل هذه القضية وصور الطبطبائي منتشرة في الصحف فما ذنب الشباب الذين أخذوا أحكاما؟، والنيابة العامة تقول إنه اشترك وآخرون في تجمهر بغرض إخلال الأمن وتعطيل حركة السير، هذا كلام النيابة فاين الكيدية في هذا الأمر؟، نريد اقناعنا الآن بان القضية بها كيدية ويجب أن ترفع الحصانة.

– علي الدقباسي: يكاد يكون بند رفع الحصانات ثابتا في جميع الجلسات وأهل الكويت يعرفون من يستغل هذا البند ويصفي الخصومات، الناس ذكية هذا عضو مرفوع عنه الحصانة والثاني والثالث فالمفترض أن نصوت، اتقوا الله في الكويت.

وأضاف: جدول الأعمال به قضايا عدة وإذا كان التكتيك هو الذهاب بالجلسة إلى هنا وهناك فالناس تعرف كل شيء ونرجو التصويت مباشرة حفاظا على الوقت والجهد وحفاظا على المجلس وسمعته.

وقال الدقباسي: لنصوت وفق الدستور واللائحة وضياع وقت المجلس دليل على خيبة المجلس، دعونا نتخلص من الأحقاد والتسفيه للرأي الآخر ولنعيد الثقة في مؤسسة مجلس الأمة، الناس تعرف منو الغث ومنو الثمين، ونرفض تحطيم الإرادة الشعبية.

– عيسى الكندري (رئيس الجلسة): ترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري

– د.جمعان الحربش: أنا ضد رفع الحصانة عن النائب، أما إذا كانت المسألة شخصية أو مالية أو عائلية فيفترض أن نرفع الحصانة عنه ليتواجه النائب أمام الشاكي والخصم في المحكمة.

وقال أبل: يفترض أن يكون هناك مبدأ واضح فيس مسألة رفع الحصانات، وأدعو النواب جميعا إلى التجرد عند التصويت على رفع الحصانة، وينبغي عدم تضييع الوقت في هذه المسائل ونوفر وقت وجهد المجلس من أجل الشعب الكويتي.

– حمدان العازمي: مع احترامي وتقديري لوزارة الداخلية، لكن لماذا الانتقائية عندما تقول إن العائلة والقبيلة سوّت انتخابات فرعية، يجب تعديل القانون، لأن هناك قبائل كبيرة تتجمع وتتشاور أين الخطأ في ذلك؟

وأضاف: تقرير «الداخلية» ناقص لأنه لم يتهم شخصا باسمه، والكل يتشاور سواء أحزاب أو قبائل أو طوائف ولا تجوز جرجرة الناس على هوى الحكومة، ويجب تعديل القانون لأنه يضر بسمعة الناس وكرامات الأشخاص.

وقال العازمي: الحكومة سنة تسمح بها وسنة أخرى تجرحها، اقترح تقديم تعديل على القانون لأنه يظلم الناس والشيبان والشباب، القبائل تتشاور لاختيار الأصلح، والقانون معيب وتستخدمه الحكومة بانتقائية.

– د. وليد الطبطبائي: ما يتعلق بالاتهام الموجه لي من وزارة الداخلية بالتجمهر فانا لا أنكره، نعم تجمعنا وفق القانون بغرض معارضة نظام الصوت الواحد وهذا مكفول بالدستور.

وأضاف: والقانون واضح لايجوز لأحد من قوات الأمن حضور الاجتماعات الخاصة، والاجتماعات العامة والمواكب مباحة بشرط ألا تكون منافية للآداب، ولكن ما قالته الوزارة كلها أقلام وزيادات من الداخلية وهذه الشكاوى غير مستبعدة من الداخلية، وقال الطبطبائي: هذه القضايا كيدية من الحكومة التي تلفق وهي سحبت جناسي فلا تلفق قضايا؟! ولو رأيت التهم تقول علي «رامبو».

– خالد الجراح (وزير الداخلية): وزارة الداخلية لا تلفق التهم للمواطنين فلدينا قضاء عادل ليس لديه تفرقة، والحكومة تطبق القانون بحذافيره سواء كان خصما حكوميا أو خصما غير حكومي.

– عيسى الكندري (رئيس الجلسة): ترفع الجلسة ليوم غد الساعة التاسعة صباحا.

حمدان العازمي يدلي بدلوه

يوسف الفضالة خلال كلمته

حارسة أمن تراقب الوضع من مقاعد الجمهور